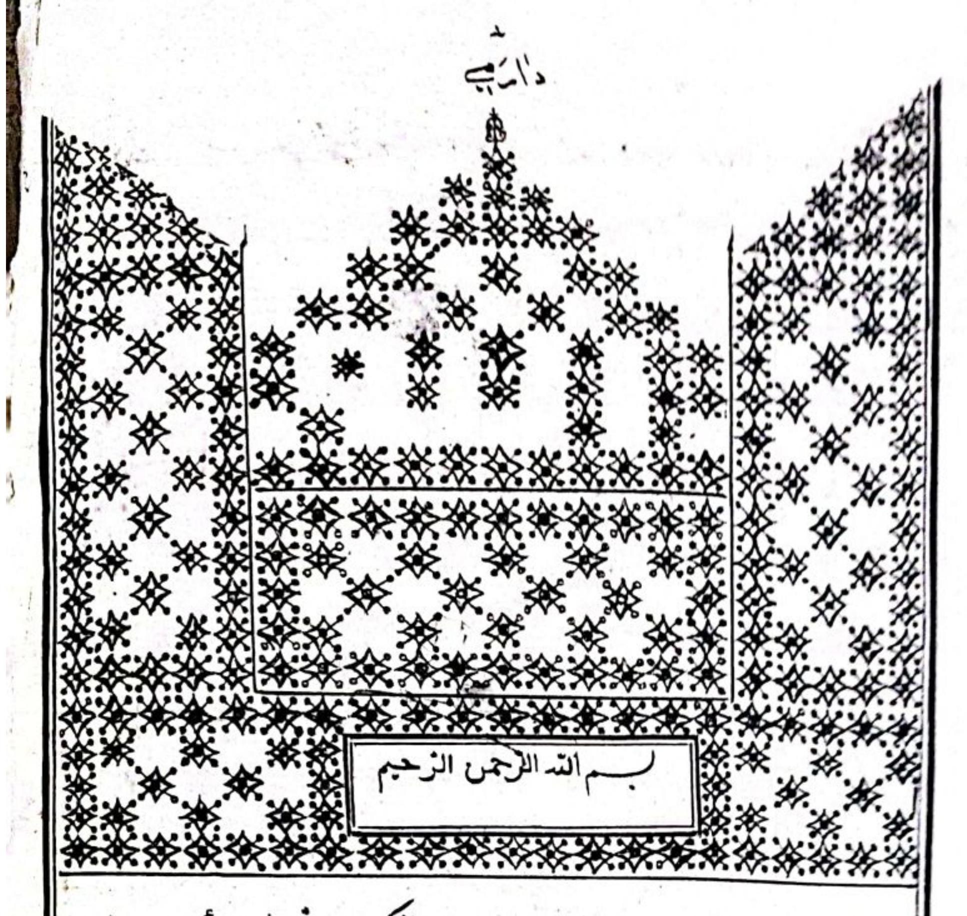
دارمي



نحمدك اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك * وصل علي من أوتي جوامع الكلم من بين انبيائك * وعلي الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبائه * وعلي المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم * ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال والاستقبال * واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال * وارزقنا صميمات النيات * في ابواب الخيرات (اما بعد) فيقول راجي العفو من الله الخبير اللطيف محمد الثاني الذليل الضعيف * ابن اسماعيل بن علي الدارمي الداني * طول الله اجله ومنحه جميع ما تمناه بحق السبع المثاني * هذه حواش شريفة * وتعليقات منيفة * وضعتها علي مقدمة العلامة الفارسي المسماة بالميزان في التصريف * علي مؤلف هذا المتن المنيف * الرضاء والاحسان من الله الكريم المنان * توضح ما اشكل منه من غوامض الكلام * بعد ما قرأه مني وفد من طلبة العلم الكرام * وسألني بعض الاخوان * اصلح الله لي وله الحال والشان * فانشرح صدري لذلك والله اعلم بما هنالك * والله اسأل ان ينفع بها النفع العميم * وجعلها خالصة لوجهه الكريم * بجاه سيدنا محمد الرؤف الرحيم * قوله (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر او اقطع او اجذم روايات والمعني انه ناقص وقليل البركة

او مقطوع عما قبله وان تم حسا لا يتم معني وايماء بالاستعانة به تعالي الي التبري عن الحول والقوة علي تصريف الافعال الناقصات والتامات واعلم انه ينبغي لكل شارع في كل فن ان يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحقهما فنقول الباء ليس مما نحن فيه كما في الخلاصة * حرف وشبه من الصرف بري * وما سواهما بتصريف حري *

والاسم عند البصريين اصله سمو بضم اوله او بكسره مع سكون الميم فهو من الاسماء التي حذفت اواخرها لكثرة الاستعمال وبنيت اوائلها علي السكون وادخل همزة الوصل للابتداء بها لانهم من دأبهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا علي الساكن واشتقاقه من السمو اي بضم السين وكسرها وهو العلو واما عند الكوفيين فاصله وسم بفتح الواو وسكون المهملة حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل واشتقاقه عندهم من السمة وهي العلامة وايد مذهب البصريين بان الحذف من الاواخر اولي والله علم علي الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وهو اعرف المعارف والاسم الاعظم الذي اذا دعي به اجاب واذا سئل به اعطي والرحمن المنعم بجلائل النعم كما وكيفا والرحيم المنعم بدقائقها كذلك وهما صفتان مشبهتان بنيا للمبالغة وفعله رحم بالكسر كغضبان من غضب وهو متعد كرحمك الله والصفة المشبهة انما تبني من اللازم كظريف وشريف من ظرف وشرف لتنزيل رحم المتعدي منزلة اللازم او بجعله لازما بنقله الي فعل بالضم والفرق بين ما تنزل منزلة اللازم وما جعل لازما ان الاول متعد للمفعول لكن بقطع النظر عن مفعوله لفظا وتقديرا كما في فلان يعطي والرحمة في الاصل رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان وهذا المعني محال في حقه تعالي والقاعدة ان كل صفة استحالت عليه تعالي باعتبار مبدئها تطلق عليه باعتبار غايتها فهي في حقه تعالي بمعني الانعام او ارادته فهي صفة فعل علي الاول وصفة ذات علي الثاني (تنبيه) قال ابو بكر بن عبد الله المزني الرحمن بنعم الدنيا من المال والاهل والولد والرحيم بنعم الدين من المعرفة والايمان والشهادة كما في لقط الدرر وفي الكلام علي البسملة ابحاث شريفة وتنبيهات شتي سمحنا بها في حاشيتنا علي عمدة التعريف في نظم مختصر التصريف للزنجاني من تأليف الشيخ العلامة الفاضل خالنا عبد العزيز بن عبد الله المعبري الفناني تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته

ونفعنا بعلومه آمين. قوله (الحمد لله الخ) ولما كان الامر لا يتم الا بمعونة اسمه تعالى فناسب تعقيب البسملة بالحمد له فقال الحمد لله الخ وآثر المصنف رحمه الله الحمد على الشكر لقوله صلعم ما شكر الله من لم يحمده وثني بالحمد لاستحباب الاتيان به في الامور ذوات البال ولما روي مرفوعا ان الله يحب الحمد يحمد به ليثيب حامده وجعل الحمد لنفسه ذكرا ولعباده ذخرا وروي عن ابي هريرة وابي سعيد الخدري رضي الله عنهما ان رسول الله صلعم قال من قال لا اله الا الله كتب له عشرون حسنة وحط عنه عشرون سيئة ومن قال الحمد لله رب العالمين كتب له ثلاثون حسنة وحط عنه ثلاثون سيئة اعلم ان الحمد مصدر حمد بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وهو لغة الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري على وجه التعظيم سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وسواء تعلق بالفضائل اي الصفات التي لا يتعدى اثرها للغير كالحسن و اللطافة ام بالفواضل اي الصفات المتعدي اثرها اليه كالانعام والتعظيم والشجاعة وعلم من قولنا الوصف انه لا يكون الا بالكلام لان الوصف قول الواصف فمورده اي محله خاص وهو اللسان ومتعلقه اي السبب الباعث اليه عام وهو الانعام وغيره والحمد مبتدأ ولله خبره قوله (والعاقبة للمتقين) وانما فسر السيوطي رضي الله عنه العاقبة بالمحمودة اعني انه اراد بها الخصال المحمودة من سلامة الايمان والنجاة عن النيران والفوز بالجنان والحور الحسان ولقاء الرحمن الي غير ذلك والعاقبة مبتدأ واللام للاختصاص ومتقين مجرورها وعلامة الجر الياء والجار مع مجروره خبره ومتقين جمع متق واصله متقيين بيائين الاولى لام الكلمة والثانية علامة الجمع فاستثقلت الكسرة على لام الكلمة وهي الياء الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت احداهما وهي الاولى ومتق اسم فاعل من الوقاية اي المتخذ له وقاية من النار فالتقوى امتثال الاوامر واجتناب النواهي وهي تقوى الخواص وفوقها تقوى خواص الخواص وهي اتقاء ما يشغل عن الله ودونها تقوى العوام وهي اتقاء الكفر بالايمان والمراد المؤمنون المطيعون وسموا بالمتقين لاتقائهم بذلك النار كذا قال الشيخ سليمان الجمل على تفسير السيوطي قوله (والصلاة والسلام الخ) انما اتى المصنف بالصلاة والسلام على خير الانام ثالثا امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب

ولقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي لا اذكر الا وتذكر معي والمشهور في هذه الجملة انها خبرية لفظا انشائية معنى ومعناها طلب الرحمة اي انعام مقرون بتعظيم من الله تعالى ولما تعلقت هذه الجملة بالمخلوق وما قبلها بالخالق اتي بالعاطف بخلاف جملة البسملة والحمدلة واعلم ان للصلاة ثلاث معان الاول لغوي فقط وهو الدعاء مطلقا وقيل بخير والثاني شرعي فقط وهو اقوال وافعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث لغوي وشرعي وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو حجرا او شجرا الدعاء (تنبيه) يكره الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالرحمة في غير ما ورد لانه كاخوانه من النبيين والمرسلين خصوا بالصلاة والسلام والصحابة بالترضي وبقية المؤمنين بالرحمة قوله (على سيدنا) ان قلت ان الدعاء ان كان بخير تعدى باللام وان كان بشر تعدى بعلى قلت انه ضمن الصلاة معنى العطف وهو يتعدى بعلى والاولى في الجواب ان يقال محل ذلك ما لم يكن بعنوان الصلاة والسلام فان كان به تعين تعديته بعلى للفرق بين صليت له وصليت عليه وسلمت له وسلمت عليه فلو تعدى باللام لاوهم معنى فاسدا لان صليت له معناه عبدته وسلمت له معناه فوضت له الامر ولانه خلاف الوارد في القران والاحاديث والسيد من ساد قومه حلما وكرما كما قال بعضهم

* ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير *

ويطلق على من يفزع الناس اليه في الخطوب اي الشدائد وعلى من فاضلا في نفسه مهذبا حليما وعلى من كثر سواده اي جيشه وكل هذا موجود فيه صلى الله عليه وسلم واطلاق السيد على غير الله تعالى جائز كما دلت عليه الاحاديث واما حديث لا تسيدوني انما السيد الله او كما قال عليه الصلاة والسلام فمعناه ان السيد على الاطلاق على وجه الحقيقة هو الله تعالى دون غيره واصله سيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار سيد والضمير لمعاشر المخلوقات من انس وجن وملك وغيرهم قال عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر اي ولا فخر اعظم من ذلك او ولا اقوله فخرا بل اخبارا بالواقع وتحدثا بالنعمة عملا بقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وبيدي لواء الحمد اي رايته ولا فخر

وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه الا تحت لوائي وانا اول من تنشق عنه الارض ولا فخر وانا اول شافع واول مشفع اي مقبول الشفاعة ولا فخر وخص السيادة بيوم القيمة لان الخلق يشفعون عليها فيه حين يرون كرامته عند الله تعالى واما في الدنيا فيثبتها المسلمون وينفيها الكفار واذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالاولى ومن جملة ولد آدم اولو العزم وهم افضل من آدم فيكون سيد آدم ايضا بالاولى وسيادته صلى الله عليه وسلم على جميع المخلوقات ثابتة بالاجماع ولا اعتبار بتفضيل الزمخشري جبريل عليه صلى الله عليه وسلم فانه خارق للاجماع واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوا بين الانبياء ولا تفضلوني على يونس بن متى فالجواب عنه انه نهي عن تفضيل يؤدي الى نقص في مراتبهم العلية فان ذلك كفر صريح او نهي عن تفضيل في اصل النبوة اذ لا يتفاوتون فيه وان تفاوتوا في الخصائص وقد قال تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات اه لقط الدرر قوله (محمد) علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف اي المكرر العين مشتق من الحمد الذي هو ضد الذم وهو مجرور بدل او عطف بيان لسيدنا والبدل وان كان يفيد شيئين احدهما بطريق القصد وهو تقرير النسبة والثاني بطريق التبع وهو توضيح لما قبله لكن المراد منه هنا الثاني وهو ايضاح السيد لما فيه من الايهام لاحتمال محمد وغيره لا الاول لاقتضائه ان المقصود تعلق الصلاة بتلك الذات الشريفة من حيث تسميتها بمحمد وان الوصف بالسيادة مطروح اي غير مقصود بالذات لان المبدل منه في نية الطرح مع انه ليس كذلك لان ذلك الوصف مقصود ايضا وغير مطروح ولذا قال بعضهم والبدلية وان جوزوها في مثله لكن المراد هنا هو ايضاح السيد وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس اه ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف وهو اولى لما فيه من الاستقلال وعدم التبعية على البدلية او غيرها فيكون مناسبا لمقامه عليه الصلاة والسلام فكما ان ذاته الشريفة مرفوعة الرتبة وغير تابعة لغيرها بل مستقلة ينبغي ان يكون اللفظ الدال عليها كذلك وهو علم على نبينا صلى الله عليه وسلم سماه به جده عبد المطلب اه اللقط قوله (وآله وصحبه الخ) وانما اتى غير المصنف ومن تبعه بعلى ردا على الشيعة القائلين بانه لا يجوز الفصل بين النبي وآله بحرف على ولم يأت المصنف ومن تبعه نظرا الى ان ذلك القول

لا وثوق ولا اعتبار به لكونه لحديث الذي استدل به هؤلاء القائلون منكرا فلم يحتج الي رد ذلك القول والآل اصله اهل لتصغيره على اهيل او اول لتصغيره على اويل والاول اصح لغة فالالف مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء على الاول وعن الواو على الثاني وهو قول الكوفيين والاول قول البصريين واضافة الآل الي الضمير قليلة او غير جائزة والمختار الاول والاحسن آل محمد ولكنه اضافه اليه اختصارا والآل بالاشتراك اللفظي يطلق على ثلاثة معان احدها الجنود الاتباع نحو آل فرعون والثاني النفس نحو آل موسى وآل هرون يعني نفسهما والثالث بمعنى اهل البيت خاصة نحو آل محمد صلى الله عليه وسلم وانما وجب ذكر آله ايضا في الصلاة معه لقوله عليه السلام اذا صليتم فعمموا واراد بالتعميم التعميم على الآل قال العلامة شهاب الدين السعد النقشبندي وهو مخصوص بالاشراف وأولي الفضل والشأن فلا يقال آل الاسكاف والحائك ويقال آل العباس ولما تصور فرعون بصورة الاشراف قيل آل فرعون وفي هذا المحل آل النبي هم المؤمنون لان آل الانبياء متبعوهم كذا في منهاج الضوء فعلى هذا عطف الاصحاب على الآل من عطف الخاص على العام وما ذكره في منهاج الضوء مذهب وبقي اربعة مذاهب احدها ان المراد بهم الاتقياء من امته عليه السلام لقوله آلي كل مؤمن تقي اي من التقوى وهو اجتناب المحرمات والثاني عترته واهل بيته معا والثالث عترته فقط والرابع بنو هاشم وبنو المطلب وهو اختيار الشافعي واصحابه والحق التفصيل بان يقال آل النبي من جهة النسب اولاد علي وعباس وجعفر وعقيل والحرث بني عبد المطلب ومن جهة النسب وهو الدين كل مؤمن تقي او كل من آمن به مطلقا قرابة او غيرهم اتقياء او غيرهم وهو الاولى ولذلك اختاره الاكثرون وحملوا الحديث المتقدم على التقوى من الشرك وهو الذي مشى عليه في منهاج الضوء كما تقدم لان المراد هنا بالآل من جهة النسب والصحب اسم جمع عند سيبويه او جمع عند الاخفش وجزم به الجوهري يعني لصاحب والاصح في تعريفه انه كل مسلم لقي النبي لقيا متعارفا وان لم يشعر به او لم يجتمع به لكن رأى احدهما الاخر في عالم الدنيا مع حياة كل كاهل حجة الوداع ومن زاد ومات مسلما اراد به من يسمي صحابيا بعد موته اه حلبي وقوله وكل مسلم ولو من غير الانس ولو غير مميز ولو اعمي وقوله لقي النبي اي ولو لحظة بخلاف

التابعي مع الصحابي فلا بد من طول اجتماعه بالصحابي ام اسقاطي في حاشيته علي الجزرية

قوله (وبعد) اي بعد ما تقدم من البسملة والحمد له والصلوة والسلام علي النبي صلى الله عليه وسلم فانه الانفال الخ والواو نائبة عن اما والاصل اما بعد واتي بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتي بها في خطبه ومرسلاته واصل اما بعد مهما يكن من شيئ بعد فحذفت مهما ويكن ونابت اما منابهما ومهما مبتدأ والاسمية لازمة له ويكن شرط والفاء لازمة في جوابه في الجملة فلما نابت اما منابهما لزمها ما لزمهما من الفاء والاسمية اقامة للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن وابقاء لاثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية باما لكونها حرفا الزموها الصوق الاسم اي وقوعه بعدها من غير فاصل بينهما ويكن مضارع ناقص واسمها ضمير يعود علي مهما وخبرها محذوف تقديره موجودا مثلا والجملة خبر المبتدأ ومن شيئ بيان لمهما ولا يمنع انها تامة ومن زائدة وشيئ فاعل لخلو الخبر عن الرابط حينئذ وبعد ظرف زمان كثيرا وظرف مكان قليلا مبني علي الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه هذا اعراب الاصل واعراب النائب اما حرف شرط دائما وتفصيل غالبا وبعد ظرف مكان او زمان علي ما مر فباعتبار زمن النطق هي ظرف زمان وباعتبار الرسم هي ظرف مكان وقد الغز بعضهم بقوله

• وما واو لها شرط يليه • جوابٌ قرنُه بالفاءِ حتما •

واجاب بعضهم بقوله

• هي الواو التي قرنت ببعد • واما اصلها والاصل مهما •

والسنة الواردة اما بعد واختلف في اول من نطق بها على ثمانية اقوال نظم بعضهم منها خمسة في قوله

جري الخلف اما بعد من كان بادئا • بها خمس اقوال وداود اقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده • فقيس فسحبان فكعب فيعرب

وقيل فصل الخطاب هو علم القضاء وقيل اول من نطق بها يعقوب عليه السلام وروى الدارقطني بسند ضعيف عن ملك الموت الي يعقوب قال له يعقوب من جملة كلام اما بعد فانا اهل بيت موكل بنا البلاء وقيل ايوب وقيل آدم وهو اضعفها وجمع بين هذه الاقوال بان كلا اول من نطق بها بالنسبة لقبيلته فلا تعارض ويمنع ان يكون الظرف متعلقا بالشرط

وهو ما ثنيا بتمامه من فعل الشرط وان يكون متعلقا بالجزاء وهو اولى لان الجواب حينئذ يكون معلقا على شيء مطلق بخلافه على الاول فانه يكون معلقا على شيء مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة وما مهما والمطلق اقوى في التحقق من المقيد وان كانت الدنيا لا تخلو عن شيء كما في لقط الدرر قوله (فانه الافعال) الفاء واقعة في جواب الواو التي نابت عن اما الشرطية والافعال بالنصب اسم ان والظرف الذي بعده خبرها والجملة جواب الواو والافعال جمع فعل بكسر الفاء وسكون العين قليلا كجذع واجذاع وهو غير مشهور كما افاده تلميذ صاحب الكشاف ولما دخل لام التعريف على افعال وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه حينئذ كل فرد من افراد الافعال على اربعة اقسام وهذا بين الفساد واضمحل معنى الجمعية واريد به طبيعة العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على انواع اشتمال الكلي الواحد على جزئياته الكثيرة ومعنى حمله عليها وجوده فيها بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئي معنى كلي حاصل في العقل بتجريده على المشخصات اذ المطلق اعني الكلي الطبيعي غير موجود في الخارج عند المحققين اذ يلزم ان يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه جزء منها فالشامل هو الكلي والمشمول كل واحد من جزئياته ويجوز ان يكون مجموع جزئياته وانما الشمول في اشتمال الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو شامل ولا بد من الفرق وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم (ايضا) مشتمل على اضرب لقلة البحث عنه في هذا المختصر واما الحرف فلا يبحث عنه في الصرف لما تقدم (من عدم تصرفه ١٢) كما في روح الشروح قوله (على اربعة اقسام) وانما انحصرت الافعال في هذه الاربعة لان الفعل لا يخلو اما ان يكون اخباريا وانشائيا فالاول (اي الفعل الخبري) فان لم يتعاقب في اوله الزوائد الاربع وهي حروف اتين فهو الماضي وان تعاقب فهو المستقبل والثاني (اي الفعل الانشائي) فان دل على طلب الفعل فهو الامر وان دل على ترك الفعل فهو النهي كما افاده الفلاح قوله (فالماضي نوعان الخ) وانما انحصر فيهما لان الماضي سواء كان ثلاثيا او رباعيا او مزيدا عليهما وكذا لازما كان او متعديا صحيحا كان او معتلا مضاعفا كان او مهموزا لا يخلو اما ان يكون الفعل اعني الحدث الدال عليه جزئيات الماضي معروفا بان يسند الى فاعل معلوم او مجهولا بان يسند الى فاعل مجهول ووصف الفعل بكونه

معلوما او مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز باعتبار وصف فاعله كما في روح الشروح او مجاز لغوي من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل كما في امعان الانظار قوله (على اربعة عشر وجها) اي صيغة وهي الكلم باعتبار هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف ام الروح ولقائل ان يقول ان اعتبر في تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلاثة عشر في الماضي والامر المعلوم واحد عشر في غيرهما وان اكتفي باختلاف المعنى فثمانية عشر في الكل اللهم الا ان يقال على عادة المنصف فتدبر ام الامعان وقال في الفلاح ان القياس ثمانية عشر وجها ستة في الغيبة وستة في الخطاب وستة في التكلم ولكن المصنف اكتفى بلفظين لعدم الالتباس فبقي اربعة عشر وجها كما سيأتي في قوله (واثنان للمتكلم) وانما جعل الاثنين له وان كان احد هما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلما واحدا حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما يقول كل واحد منا اضرب فيكون من باب التغليب سواء كان ذلك المتكلم رجلا او امرأة واعترض بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه ان يقال مذكرا كان او مؤنثا ولنا في كل من الاعتراض والوجه نظر اما الاول فلانه ليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر وانما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث لحصول الامتياز وسبب الاتحاد كونها للمتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر والكبر في الاختلاف والاتحاد قطعا وقد يثبت صاحب المراح انه لا يختلف الصيغة في المتكلم الكبير والصغير بالتذكير والتأنيث دلالة لظهور اشتراكهما في العلة وعدم المانع واما الثاني فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما ايضا بل يكون من الجمادات كما في المعجزات ولا يوصف بهما نعم توصف الالفاظ المعتبرة بهما نوعيهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوي كما كان من الغائب والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان اللفظ الدال عليه او مؤنثا حتى يجزم شرح مراح قوله (مثل خ) اما بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك فالاشارة راجع الى المحروف او بالنصب على تقدير اعني

او على انه حال من الضمير المستتر في الخبر عند الجمهور او من المعروف الواقع مبتدأ عند سيبويه فان
قلت ان مثل معرفة لاضافته الي فعل المراد به اللفظ وهو علم مع ان الحال يجب ان يكون نكرة
وان جاء معرفة اوّل بمنكر كجاء زيد وحده اي منفردا الا ان يقال ان مثل بمعني المماثل مضاف الي
فعل اضافة الصفة الي موصوفها فلا يحصل بهذه الاضافة التعريف ولا التخصيص كما لا يخفى
قوله (فعل) هذا وزن لموازين الافعال وانما اختير الفاء والعين واللام للوزن والمعيار حتى
يكون في الوزن حرف من حروف الشفة وهو الفاء والوسط وهو اللام والحلق وهو العين فان قلت
هذا الدليل منقوض بمثل عمل لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه قلت نعم لكن لما
كان المركب من تلك الحروف وهو فعل شاملا لجميع افراد الفعل من القولي والفعلي مع الفا
الفائدة المذكورة اختصت للوزن وانما اختار الثلاثي للوزن دون الرباعي والخماسي لانه
لو كان رباعيا او خماسيا يكون وزن الثلاثي بحذف حرف او حرفين ولو كان ثلاثيا يكون وزن
الرباعي والخماسي بزيادة حرف او حرفين والزيادة اسهل من الحذف عندهم فمن هنا بالغلاع
قوله (صيغة وحدان) اي ان فعل لفظا دال علي فعل الفاعل الواحد ويجوز في الصيغة الرفع علي انه
خبر لمحذوف تقديره هو والنصب علي انه مفعول لمحذوف تقديره اعني ووحدان مضاف اليه مجرور
بالفتحة لانه غير منصرف للوصف وزيادة الالف والنون وذلك اذ لم يضف للمذكر والا فيجر بالكسرة
دون تنوين قوله مذكر غائب صفتان لوحدان لا الصيغة لامتناع وصف المؤنث بالمذكر وعكسه
ولامتناع وصف الفعل بالغائب والمذكر حقيقة كما تقدم واز بفتح الهمزة وسكون الزاء المعجمة لفظا
فارسي بمعني من التي للبيان والاثبات مصدر بمعني اسم المفعول كاللفظ بمعني الملفوظ فاضافته من
اضافة الصفة لموصوفها وما من بكسر الضاد مع التنوين والرفع مقدر علي الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
ومعروف بالرفع صفتان للفعل قوله ضمير در وضمير مبتدأ مضاف الي در والخبر قوله هو ويجوز
العكس واعلم ان در ولفظ فارسي بمعني اسم الاشارة والاشارة راجعة الي الفعل والمعني
ان ضمير هذا الفعل لفظا فان قلت ان الضمير في فعل مستتر وضمير هو بارز فكيف يصح ان يقال
ان ضمير فعل لفظا هو قلت ان قوله ضمير در هو معناه ان الضمير المستتر في فعل مصور بهو
لعدم سبر ابرازه مع كونه مستترا فتدبر (فائدة) واعلم ان المضمرات الداخلة في الماضي واخواته

هي ترتقي الي ستين نوعا لانا في الاصل ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور ثم يصير كل واحد
منها اثنين نظرا الي اتصاله وانفصاله فاضرب الاثنين في الثلاثة حتي يصير ستة ثم اخرج
المجرور المتصل حتي لا يلزم تقديم المجرور علي الجار فبقي لك خمسة مرفوع متصل ومرفوع
منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور منفصل ثم انظر الي المرفوع المتصل وهو
يحتمل ثمانية عشر نوعا في العقل ستة في الغيبة ستة في الخطاب وستة في الحكاية ولكن
اكتفي من ثمانية عشر معني بخمسة في الغيبة باشتراك التثنية لقلة استعمالها وكذا اكتفي
في الخطاب وفي الحكاية بلفظين لان المتكلم يري في اكثر الاحوال او يعلم بصوته انه مذكر او مؤنث
فبقي لك اثنا عشر نوعا فاذا صار قسم واحد من تلك القسمة اثني عشر فيصير كل واحد منها مثل ذلك
فيحصل لك بضرب الخمسة في اثني عشر ستون نوعا اثنا عشر للمرفوع المتصل نحو فعل الي فعلنا
واثنا عشر للمنفصل نحو هو فعل الي نحن فعلنا كذا في المراح ام واعلم انه لا يحذف واو هو مع ان
القياس الحذف لانه اسم آخره واو ما قبلها مضموم لقلة حروفه من القدر الصالح اي من المقدار
الذي يحتاج اليه في الكلمة وهو ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط
بينهما ولكن يحذف واو هو اذا اتصل بشيء آخر قبله سواء كان فعلا نحو ضربه او اسما نحو غلامه
او حرفا نحو به لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو علي الطرف وتبقي الهاء مضموما
علي حاله نحو لهُ بالاتفاق اذا لم يكن ما قبلها مكسورا او ياء ساكنة الا ما حكى ابو علي اذ اناسا
من جمع المذكر والمؤنث
من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثني والجمعين نحو منهِ منهِما منهِم منهِن اتباعا لحركة الميم
وعند والحاجز غير حصين لسكونه وتكسر الهاء بعد حذف الواو منه اذا كان ما قبلها مكسورا او ياء
من قبلها اذا كان ما قبلها مكسورة — من قبلها اذا كانت ياء ساكنة
ساكنة حتي لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية في الاول ومن التقديرية في الثاني الي الضمة
التحقيقية في نحو عند غلامِهِ وفيهِ هذا عند غير اهل الحجاز واما هم فيبقون ضمها علي اصلها كما يبقون
في غير هذين الموضعين ويقولون بهُو والبهُو وعليهُو بالاشباع وبغيره وعليه قرأة من قرأ ومن اوفي
بما عاهد عليهُ الله ويحذف الواو من هو اذا اتصل بشيء مطرد عند جميع الالفاظ الآتي لام الابتداء
في مواضع اللام والفاء
والفاء نحو لهْو وفهْو وتسكين الهاء فيهما للتخفيف جائز كثيرا كما يجوز بعد الواو نحو وهْو وايضا جاز
ضمها في هذه الثلاثة ولعل السر في عدم حذف الواو فيهما انه لما اسكن الهاء حصل التخفيف

في الكلمة فلم يحتج الي حذف الواو تخفيفا كما في الفلاح قوله (فعل فعلا الخ) وانما بدأ في اطراد الموازين بالغائب نظرا الي عدم الزيادة فيه ومن بدأ بالمتكلم نظر الي انه الاصل وزيدت الالف في اخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما والواو في اخر الجمع المذكر الغائب والنون في اخر جمعي المؤنث حتى تدل هذه الحروف على هما وهم وهن فالالف يدل على هما والواو يدل على هم والنون تدل على هن واعلم ان اولي الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثني والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها اول المخارج اعني الحلق والواو من اخرها اعني الشفة كما ان المثني قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر ولان المثني اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن اذ لا يمكن زيادة الياء لهِ صونا للفعل عن اخي الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زاد للجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولاجل الخفاء في حروف المد يمكن مدها اذا لقيت بعدها همزة مخافة ان لا يظهر في جنب شدة الهمزة لا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما سيجيء فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون ضربوا هو هم وفي الهندات ضربن هو هن فبنينا الكلام على هذا فقلنا زيدت الالف في ضربا ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرناه كلام صاحب المراح حيث قال وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن قوله (صيغة تثنية) وصيغة بالرفع خبر عن لفظ فعلا بدون تنوين لاضافته للتثنية وهو مصدر رثنى يثني كرمى يرمي تركيبه بمعنى اسم المفعول والمعني ان قوله فعلا لفظ دال على فعل الفاعل المثني الخ قوله (هما) اي ان الاصل في هوان يقال في تثنيته هوا وفي جمعه هو وكما يقال ضربا ضربوا اعلم ان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة لا للاشباع عند البصريين لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا لا يثبت حرف الاشباع الا ضرورة واما عند الكوفيين فهما للاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما وانت تعلم ان ما ذكره البصريون من الدليلين حجة على الكوفيين وحذفهما في التثنية والجمع لا ينافي كونهما من اصل الكلمة فالقياس عند البصريين ان يقال في التثنية

والجمع هواهموا ولكن جعل الواو ميما في الجمع لاتحاد مخرجهما وهو الشفة واجتماع الواوين وهما واو الضمير والواو الذي هو جزء الضمير غير جائز لان الواو اثقل حروف العلة مع ان الاول مضموم فاجتماعهما في غاية الثقل فصار همو ثم حذفت الواو ولما يذكر في فعلموا وهو انه لا يوجد اسم آخره واو وما قبلها مضموم واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو فصار هم وحملت التثنية عليه في جعل الواو ميما فصارت هما وقيل جعلت الواو في التثنية ميما حتى يقع الفتحة على الميم القوي لا على الواو الضعيف هذا بيان لما في الكتاب وقال الفاضل الرضي وكان القياس في المثني والمجموع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء انتهى عبارته يعني زيدت الميم في التثنية لدفع التباس الف التثنية بالف الاشباع وفي الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الاشباع ~~وحذفت واو الجمع بواو الاشباع~~ وحذفت واو الجمع في هموا لانه لا يوجد اسم آخره واو وقبلها مضموم قوله (فعلوا) وضم ما قبل الواو وهو اللام في فعلوا مع ان الاصل في الماضي البناء على الفتح لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا فانه لم يضم ما قبل الواو منه لان الميم ليست ما قبلها حقيقة وان كانت ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب لانه صعود اي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم الخروج لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للمناسبة وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة فيه اصلية وكتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا ولم يضربوا للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد وفي مثل لم يحضر ويتكلم زيد يعني اذا لم يكتب الالف بعد الواو لم يعلم ان حضر مفرد عطف عليه تكلم او جمع لم يعطف عليه تكلم واما اذا كتبت زال هذا الالتباس لان الالف لا تزيد بعد واو العطف ولم تكتب الالف بعد الواو في مثل ضربوه ولم يضربوه لعدم الالتباس اذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم انها واو الجمع وقال صاحب

المراح وهذا للالتباس وان لم يلزم في ضربوا تكلّم زيد ولم يضربوا تكلّم زيد لانّ واو العطف لا تتصل بما قبلها الّا انّهم حملوهما عليهما طرداً للباب فان قلت لِمَ لَمْ يحملوا مثل ضربوه ولم يضربوه عليهما طرداً للباب مع انّهما من هذا الباب قلت لانه يلزم ادخال الفاصل بين الضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز ام وقيل كتبت الالف بعد واو الجمع للفرق بين واو الجمع وبين واو المفرد في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلّة وكتبت في غيره طرداً للباب وجاء على هذا قول الشاعر

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً   من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

حيث اثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب و زبّان اسم رجل ومعتذراً حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع كما في شرح المراح قوله (فعلت) بسكون التاء مثل ضربت وجعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ذلك دون سائر الحروف لانّ التاء من المخرج الثاني وهو الوسط والمؤنث كالتاء ثان في التخليق لما روي انّ الله تعالى خلق آدم عليه السلام اولاً من طين ثم خلق حوّاء رضي الله عنها من ضلعه الايسر فبهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضرب وضربت كما جعلت علامة له في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الامر كما لا يعكس في الاسم لانّ المجرد اصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر اصل والمؤنث فرع فعيّن الاصل للاصل والفرع للفرع واسكنت في الفعل فرقاً بينه وبين ما كان في الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم وهذه التاء التي جعلت علامة للمؤنث في مثل ضربت ليست بضمير كما كانت الالف والواو والنون فيما مر بل هي حرف جيئ به للفرق بين المذكر والمؤنث قيل ولهذا اسكنت لانّ الاصل في الحروف البناء والاصل في البناء السكون كما يجيئ عدم كونه ضميراً مع دليله في آخر بحث الضمائر فليطالع قوله (هي) واعلم انه يجعل ياء هي الفاً فيصير ها مع انّ الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي هيا هين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعلق بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لانّ ضمير المذكر اذا اولي او الكسرة قلبت واوه ياء لانّ الهاء حرف

نحو: فهو اذا حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت
الراء لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب ياء في الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل رمي وجعل في
غيره الفا بمناصرة الباب نحو رمتا وان لم يكن ما قبل الراء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه
نحو رمه رمته وغلامة قوله (فعلتا) بفتح التاء وبعدها الالف الساكنة واعلم انه لا يلزم فيه ما
يقال في فعلن من اسكان اللام فرارا عن اجتماع اربع حركات متوالية وان وجد فيه ذلك الاجتماع
صورة لان التاء فيه في حكم الساكن فلا يلزم اجتماع الحركات حكما ومن اجل ان التاء في حكم
الساكن سقط الالف المنقلبة من الياء في نحو رمتا فاصل رمتا رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار رماتا لكون حركة التاء عارضة فيه لان هذه التاء هي تاء رمت وقد عرفت
انها ساكنة فاذا اتصل به ضمير التثنية وهي الالف الساكنة حركت تلك التاء لاجل ذلك الالف
اذ الحاق الساكن بالساكن محال فيكون حركتها عارضة والعارض كالمعدوم فان قلت فعلى هذا
يلزم التقاء الساكنين ايضا وهما التاء والف الضمير قلت ان لحركة التاء اعتبارين الاول اعتبار
عدمها حكما والثاني اعتبار وجودها لفظا فاعتبر عدمها مع ما قبلها لعدم الاحتياج اليها اذ يجوز
حذف ما قبلها واعتبر وجودها مع ما بعدها للاحتياج اليها لامتناع حذف احدهما اذ التاء علامة
والالف فاعل الا في لغة رديئة يقول اهلها رماتا باثبات الالف اعتبارا بوجود الحركة في التاء
لفظا ولا يعتبر هذا لان كلامنا في كلام البلغاء لا في المولدين اه شرح المراح بتصرف قوله (هما)
تثنية هي والقياس ان يقال هيا كما تقدم ولكن ابدلت من الياء ميما حتى لا يقع الفتحة على الياء
الضعيف مع ضعف الفتحة وضمت الهاء لاجل الميم فصارت هما وقال في شرح المراح مع بقاء ضعف
الياء وعدم عروض القوة لها بان اسكن ما قبلها كظبيي وضمت الميم اتباعا للمذكر اه وسوي
بين ضميري تثنية الغائب والغائبة كما يقال في انتما امنا من الالتباس بينهما تقديرا
لان هما باعتبار انه تثنية هو كلمة وباعتبار انه تثنية هي كلمة اخرى وانما لكون وضع
الضمائر للايجاز فانهم قوله (فعلن) بفتح النون اصله فعلتن وحذفت التاء منه لئلا
لئلا يجتمع علامتا التأنيث وهما التاء والنون فالنون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث
فلما حذفت التاء اسكنت اللام لما يأتي قوله (هن) بتشديد النون المفتوحة ضمير جمع

المونث وشدد نون هنّ لما يأتي في فيقال ههنا اصل هنّ هُمْنَ فقلبت الميم نونا فادغمت النون في النون لقرب الميم من النون فصار هنّ كما في الفلاح قوله (فعلت) بفتح التاء وسكون اللام واعلم انه اسكنت اللام مع ان الاصل البناء على الفتح في فعلن وفعلت الى فعلنا عند الحاق الضمائر المتحركة لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة واشار صاحب المراح الى ان حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربتٌ بحركات التاء وقد تكون للتبعية نحو فعلن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ لو قيل فعلن بسكون النون وفتح اللام على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربتٌ مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختار والفتح لخفتها اه قوله (انتَ) بفتح التاء ضمير المذكر الحاضر وقال في الفلاح وانما انت الى انتن فالضمير عند البصريين انْ واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انتُ الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد انْ ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة ومذهب بعض الكوفيين وابن كيسان ان الضمير التاء المتصرفة كما كانت ضميرا عند اتصالها بالافعال كضربت لكنهم لما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا اه باختصار قوله (فعلتما) بضم التاء وفتح الميم وزيدت الميم في تثنية المخاطب والمخاطبة مع ان قياسها على سائر التثنية يقتضي ان يقال فعلتا لئلا يلتبس الف فعلتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مثنى او الالف للاشباع او للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الالتباس واقع في كلامهم كما في قول الشاعر * اخوك اخو مكاشرة وضحك * وحياك الاله فكيف انتا *

والمكاشرة ملازم تبسم والشاهد في انتا حيث اشبعت فتحة تا ئها في الوقف فتولد منها الالف اي على اي حال انت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تعيير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا (تنبيه) وخصت الميم بالزيادة لدفع الالتباس في فعلتما مع ان الاصل في الزيادة حروف العلة لان تحته انتما مضمر فزيدت الميم ليناسب ما تحته ومعنى كونه تحته ان يدل على ما يدل عليه ضمير فعلتما من معنى التثنية وكأنه تحته وانما قلنا كذلك

لان التاء في فعلتما ضمير بارز فلو استتر تحته انتما يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز كما افاده
المراح وقال صاحب الفلاح وفي هذا القول تكلف لا يخفى مع انه مخالف لما في شرح الرضي
من انه خصت الميم بالزيادة في فعلتما لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والميم اقرب
الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخارج الواو شفوية وضمت التاء في فعلتما
مع ان الضم اثقل لانها ضمير الفاعل والضمة تناسب حركة الفاعل فعلى هذا الالف للفرق
بينه وبين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الالف وقيل التاء مع الالف ضمير جزؤه الاول
متحرك بالضم وقيل الالف ضمير والتاء للفرق بينه وبين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت
بعد التاء وضم التاء حينئذ لانه فارق للفاعل قوله (انتما) انما دخل الميم في انتما لان الاصل
ان يقال انت انتا انتن بتخفيف النون لما مر في ضربتما يعني ان القياس ايضا في تثنية انت
وجمعه انتا وانتو لكن لما التبس الف التثنية بالف الاشباع في انتا وادخل الميم فيه لدفع الالتباس
كما في ضربتما فصار انتما وعلة تعيين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرت وحمل الجمع عليه في زيادة
الميم فصار انتمو فحذفت الواو لما مر واسكنت الميم فصار انتم كذا في شرحي المراح قوله (فعلتم)
وزيدت الميم في فعلتم حتى يطرد تثنيته في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في
الوقف واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي
هو السكون وقال في الفلاح هذا اذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها واما اذا القي
فيضم ايضا ردا لها الى اصلها نحو ضربتم القوم وقيل قد يكسر وانما ضمير جمع المذكر المخاطب
في فعلتم محذوف وهو الواو لان اصله ضربتمو بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو
ضربتموه فان الضمائر مما يرد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها
والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون في المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما
في هذان واللذان واللذين نون قع الواو وفي الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم
مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات المزوائد على الثلاثة
ولا يوجد في كلامهم واو قبلها مضموم في آخر الاسم متمكنا كان او غير متمكن لكونه مستثقلا
جدا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الا في اخر الاسماء الخبر

الممكنة فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوزن اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو
لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب
بعد الواو وتحذف ايضا بخلاف ضربوا لان باءه مع الواو ليست بمنزلة الاسم وبخلاف ضربتموه
لان الواو قد خرج من الطرف بسبب اتصال الضمير ام شرح المراح قوله (فعلتِ) بكسر التاء واعلم
انه قد فتحت التاء في الواحد المخاطب نحو فعلتَ مع ان الضمّ فيه هو الاصل خوفا من الالتباس
بنفس المتكلم الواحد ولو كسر يلتبس بالواحدة المخاطبة ولا يلزم الالتباس في التثنية بواسطة
زيادة فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم
وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم قوي والمتكلم مقدم -
فاخذوه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح لخفته والمذكر مقدم فاخذوه
فبقيت الكسرة للياء والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها في اضربي والكسرة اخت
الياء فناسب اعطائها المخاطبة قوله (فعلتما) تثنية المخاطبةِ وكذا في اللفظ تثنية المخاطب
وسوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة كما تقول فعلت فعلتما فعلتم فعلت فعلتما فعلتن لقلة
الاستعمال في تثنيتي المخاطب والمخاطبة بالنسبة الى المفرد فان قلت لما سوى بينهما في التثنية
وجب ان يسوى بينهما في الجمع بعين ما ذكرت قلت انما لم يسو بينهما في الجمع ليكون اختلاف
الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الافراد وكثرتها بخلاف التثنية فان مفهومها
لا يتفاوت بالقلة والكثرة بل هو نص في فردين ويكون وضع الضمائر للايجاز يعني انهم وضعوا
لتثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا وهما انتما للايجاز فلما كان ضمير التثنيتين واحدا وجب
ان يكون لفظهما الظاهر واحدا وهو ضربتما لان الضمير قائم مقام الظاهر فافهم ولا ينافي
هذا التسوية قوله في صدر الكتاب على اربعة عشر وجها لان فعلتما باعتبار كونه تثنية
فعلتَ بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية فعلتِ بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا
فلذلك يقال فعلت فعلتما فعلتم فعلت فعلتما فعلتن بذكر ضربتما مرتين قوله (فعلتن)
وشدد نون فعلتن دون فعلن لان اصل فعلتن بالتشديد ضربتمن بالميم بدليل ثبوتها
في التثنية نحو فعلتما فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون لان الميم شفوية والنون من

المخارج السابع من مخارج الفم وهو طرف اللسان وبما فوقه من الحنك والاوجه ان يقال
زيدت النون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر نحو ضربتموه وانما اختاروا النون
لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو ومع كون الثلاثة من حروف الزيادة كذا ذكره الزمني
وصاحب النجاح وقيل اصل ضربتن بالتشديد ضربتن بتخفيف النون بلا ميم لان الحلة التي
في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل عدم محلي فاريدان يكون ما قبل النون ساكنا
ليطرد بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو فعلن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات
ويفعلن وتفعلن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف
والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لئلا يلزم اجتماع الساكنين وهما اللام والتاء
ولا يمكن حذف التاء دفعا لاجتماع العلامتين لانها علامة الخطاب والعلامة لا
تحذف الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف احدهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا
ليس للخطاب علامة اخرى حتى تحذف فلا حتى تحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف
ولم تكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلمنعة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع
اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائدة من نون
العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من القيد بن ثم ادغم احدى النونين
في الاخرى للجنسية ووقع الادغام مات ادرج اولا وهافي الثانية وقيل انما زيدت
حرف في الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب
الغنة ام قوله (فعلتُ) بضم التاء وانما زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا
كان او مؤنثا لان فعلت تحته انا مضمر وقد مر نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من
حروف انا الا انه لا يمكن الزيادة من حروف انا للالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي
حقيقة الالف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب
ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس
بالجمع واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره
من حروف الزيادة لوجود التاء في اخوات ضربتُ بالضم وهي ضربتَ وضربتِ بالفتح

والكسر للتاء وضربتما وضربتن وانما زيادة التاء في تلك الاخوات لحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقي اليه الكلام اخير له حرف شديد ليتنبه عن سنة الغفلة والتوجه بسمعه الي مايلقي اليه وهو شهيد والحروف الشديدة هي * اجدك قطبت * ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وانما غير التاء مما بقي فليس من حروف الزيادة فتعين التاء قوله (صيغة وحدان الخ) خبر والمبتدأ قوله فعلت ووحدان مضاف اليه مجرور بفتحة ظاهرة علي النون لانه غير منصرف لما مر والحكاية مصدر حكي يحكي حكاية وقال في القاموس وحكيت فلانا وحاكيته شابهته وفعلت فعله او قوله سواء وعنه الكلام حكاية نقلته والمعنى ان لفظ فعلت لفظا دال علي اخبار المتكلم عن فعل لنفسه او علي نقل الكلام عن فعله او علي مشابهة كلامه بفعله الواقع منه في الصدق والكذب بمعنى موافقته له في ذلك قوله (انا) واعلم ان انا للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يأتي بها بعد النون في الوقف لبيان فتح النون لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرفية لسكون النون وقال الكوفيون ان الالف بعد النون من نفس الكلمة فاجاب عنه البصريون بان سقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه يدل علي زيادته ام الفلاح قوله (فعلنا) وزيدت النون في موزون فعلنا مما هو فعل نفس المتكلم مع الغير مثنى كان او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيدت النون في فعلنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيد الالف دفعا للالتباس وخصت الالف لوجوده في انا كما في شرح المراح ﴿تنبيهٌ﴾ وان قلت لم سوى الاخبارات علي ان صيغ الاخبارات علي ما يقتضي القياس ستة ثلاثة للمذكر مفردا ومثنى او مجموعا وثلاثة للمؤنث كذلك قلت سوى بين مفردي المذكر والمؤنث فقيل فيهما ضربت وسوى بين الاربعة الباقية فقيل فيها ضربنا لكون وضع الضمائر للايجاز يعني انهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث في الاخبار ضميرا واحدا وهو انا ولتثنيتهما وجمعهما ضميرا واحدا آخر وهو نحن للايجاز

والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصرًا فيهما يلزم ان ينحصر لفظهما الظاهر في لفظين وهما ضربت وضربنا لان الضمير قائم مقام الظاهر ولكون عدم الالتباس حاصلاً عند السامع في الاغلب في الاخبارات لان المخبر المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكرا ومؤنث او مثنى او مجموع او يعلم بصوته كذلك او بغيرهما من القرائن وان وقع الالتباس في بعض المواضع قليلا كما صرح به صاحب الفلاح قوله (نحن) وهو ضمير للمتكلم مع الغير وهو كالمرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع مذكرين كانا او مؤنثين والدليل عليه ما مر في المتصل من ان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم بصوته انه مذكرا ومؤنث وتحريك النون لالتقاء الساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو ام شرحا مراح

فصل

مصدر فصل بمعنى قطع وههنا بمعنى الفاصل وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل اي فاصل بين المثبت والمنفي من الماضي لان معناه لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة كسائر التراجم اسماء قوله (ان تنفي الماضي) وانما افرد الماضي والمستقبل بالاثبات والنفي دون الامر والنهي لانه لا يقال انهما مثبتان كما انه لا يقال انهما منفيان بالنسبة الى عدم لا في الاول ووجودها في الثاني فالافعال على ثلاثة اقسام قسم مثبت وقسم منفي وقسم غير مثبت ومنفي قوله (فزد لا) الفاء داخلة وجوبا في الجواب اذا الشرطية وزد امر من زاد يزيد كباع يبيع بع ولفظا مفعوله زد وفي في قوله في اوله متعلق به فان قلت لم اقتصر المصنف ما على الماضي ولا على المستقبل مع كون العكس جائز مطردا قلت ان دخول ما على المستقبل ولا على الماضي قليل بالنسبة الى الاول مع انه لا دلالة في قول المصنف على الحصر

(فصل)

وانما عقد هذا الفصل لبيان المعروف والمجهول وانما خص الفعل على هذين لان الفعل لا يخلو من ان يسند الى فاعل معلوم او الى فاعل مجهول فتبين لك ان وصف الفعل بكونه معروفا او مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز باعتبار وصف فاعله.

قوله (ان تجعل الخ) مفعول اردت لتأوله بالمصدر الذي هو الجعل قوله الماضي بالنصب مفعول اول لتجعل مع تقدير الموصوف اي الفعل الماضي قوله المعروف اي المعروف فاعله نعت الماضي ومجهولا مفعول ثان له والمعنى اذا اردت ان تجعل الفعل الماضي الذي عرف فاعله مجهولا فاضمم الخ واما كون الفعل معروفا فكونه معلوما او مبنيا للفاعل وهو ما يسمى فاعله ومعنى كونه مجهولا انه غير معلوم او غير مبني للفاعل بل هو مبني للمفعول وهو ما لم يسم فاعله قوله (فاضمم الخ) اما لفظا كضرب او تقديرا كقيل وبيع فان اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقلت حركة الواو والياء للاستثقال الى ما قبلهما بعد سلب حركته فصار قيل وبيع قوله (واكسر عين الفعل الخ) اما لفظا وتقديرا كما تقدم فلا اعتبار بسكون العين في مثل بيع وكذا بالكسرة في الفاء فيه لانهما عارضان

فصل

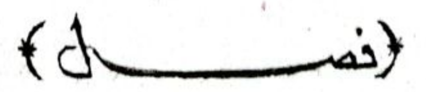
قوله (ان تجحده) اي الماضي المجهول اي ان تنفيه والجحود في الاصل انكار الحق فليس بمراد هنا بل المراد مطلق النفي حقا كان او غيره من اطلاق المقيد وهو الجحود وارادة المطلق وهو النفي على سبيل المجاز المرسل وان تجحد ان مصدرية وهي التي تسبك مع ما بعدها مصدرا وتجحد فعل مضارع منصوب بان وضمير الخطاب فاعله والجملة في محل نصب على انه مفعول لاردت والهاء مفعول تجحد قوله فزد جواب اذا دخلت الفاء فيه وجوبا لكونه جملة طلبية وما مفعول زد وفي اوله متعلق به

فصل

قوله (اعلم) انما الطالب امر لكل واحد من الطالبين بعلم ما ياتي من تعريف المضارع الذي هو القسم الثاني من اقسام الفعل وبيان اقسامه وما يشتق منه كالامر الغائب والنهي وغير ذلك قوله (ان الفعل المستقبل) بفتح الباء على المشهور وبناء على انك تستقبل الفعل الاتي بعد زمانك او ان الزمان تستقبله الا ان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء كما صرح به شارح المراح واما المستقبل في اللغة فهو ما يتوجه اليه فالقبلة في قولنا زيد يستقبل القبلة هو المستقبل لانه يتوجه اليه والمستقبل

من الزمان هو الآتي منه لأنه يتوجه اليه ويتوقع بمجيئه وفي الاصطلاح ما يأتي في قوله المصنف رح قوله (ما يدخل الخ) وما اما نكرة موصوفة او موصولة معرفة ويدخل فعل مضارع والضمير المستتر فيه فاعله وهو العائد الى ما والجملة صفة على الاول وصلة على الثاني فما واقعة على فعل او المفعل على هذا التفصيل والمراد بالدخول في اوله التعاقب عليه فاندفع بقوله ما الواقع على الفعل الاعتراض بمثل يزيد ويشكر علمين وبقوله يدخل في اوله احدى الزوائد خرج مثل أمر ونصر وترك ويسر لان الحروف التي فيها ليست زائدة بل هي اصلية قوله (التي يجمعها قولك) والتي اسم موصول للمفرد المؤنث صفة للزوائد وتلو ويجمع بالياء التحتية فعل مضارع والهاء راجع الى التي في محل نصب على انه مفعول يجمع والقول المضاف فاعله والكاف المضاف اليه في محل جر وانما وصفت الزوائد بهذه الجملة للايضاح بان المراد من الزوائد الاربع حروف انيت وهي مخصوص من الهمزة والنون والياء والتاء واعلم انه لا شك في ان زيادة هذه الحروف على الماضي او المستقبل لقصد معنى غير معنى الماضي وهو الزمان الحاضر والزمان الآتي او هما معا والا لما احتيج الى الزيادة فلا ينتقض الحد بمثل اكرم وتدحرج وتباعد لان زيادة هذه الحروف فيها لنقل الفعل من باب الى باب اما لقصد التعدية او للمبالغة او لغيرهما لا لقصد معنى المضارعة اي لا لقصد معنى المضارعة اي لا لقصد معنى غير الماضي ام فلاح قوله (يفعل الخ) واعلم ان المستقبل ايضا كالماضي يجيئ على اربعة عشر وجها والقياس ان يجيئ على ثمانية عشر وجها ايضا ستة للغيبة وستة للمخاطب وستة للمتكلم لكنه اكتفي بلفظين في المتكلم لعدم الالتباس كما في الماضي فبقي اربعة عشر وجها نحو يفعل الخ قوله (فعل مستقبل) يقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه فان يضرب مثلا يدل على الحدث وعلى الزمان الآتي ويقال له ايضا مضارع لانه مشابه لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي مرعية وانما شابه باسم الفاعل لفظا واستعمالا اما لفظا فهو في الحركات الثلاثة والسكنات ووقوعه موقعه في كونه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب ويضرب وفي دخول لام الابتداء عليه

نحو ان زيد القائم او ليقوم وابضا يشبه اسم الفاعل في مبادرة الفهم في كل منهما الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلٍ وزيد يصلي اهـ فلاح باختصار قوله (ضمير مرفوع) يعني ان الضمير المستتر في زيد فعل ويفعل مصور بهو وفي هند فعلت وتفعل مصور بهي وانما استتر الضمير جوازا في الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان او مضارعا مثبتا كان او منفيا نحو زيد ضرب ويضرب وليضرب ولا يضرب ولم يضرب وفي الغائبة المفردة ماضيا كان او مضارعا نحو هند ضربت وتضرب ولتضرب ولا تضرب وكذا لم تضرب ولن تضرب وفي المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مستقبلا كان او امرا او نهيا وانما قلنا في غير الماضي لان المخاطب في الماضي لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو انت تضرب واضرب ولا تضرب ولم تضرب ولن تضرب اهـ قوله (يفعلان يفعلون) الالف والواو ضميران بارزان وقال في الفلاح وانما استتر المرفوع في الغائب المفرد والغائبة المفردة في الماضي والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما لان الغائب لما كان مفسر الغائب مظهر متقدم اراد وا ان يكون ضمائر الغيب اخصر فابتدؤا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من غير ان يتلفظ بشيء منه ثم جعلوا المثناهما وجموعهما ضمائر بارزة لئلا يلتبس بالمفردين واقتصروا المثنى مذكرا او مؤنثا على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى والجمع المذكر على الواو والجمع المؤنث على نون واحدة في مقابلة الواو وانما ترك اتحاد الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي كما قال المصنف غير مرة فهو تدريس وتفهيم لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظان فعبر عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو ذلك المصرح به اهـ قوله (تفعل) واعلم ان الياء في مثل يضرب تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمع وعينت التاء في مثل هند او انت تضرب غائبة او مخاطبة فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع علامة التثنية والجمعين نحو يضربان ويضربون ويضربن والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره قوله



عقد هذا الفصل معقود لبيان المعروف والمجهول بالتعريف والتقسيم ولكن المصنف لم يصرح بتعريف المعروف بل عرف المجهول صريحا والمعروف بالتمثيل بما قال مثل يفعل فاندفع به ما يقال انه اهمل تعريف المعروف اه فكري قوله (ان تجعل المستقبل) اي الفعل المستقبل المعروف لان ال فيه للعهد والمعهود هو المعروف المتقدم ذكره قوله (مجهولا) اي فعلا مبنيا للمجهول قوله مجهولا مفعول ثان لتجعل والاول قوله المستقبل قوله (فاضمم) واعلم ان المبني للفاعل من المضارع ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان ماضيه على اربعة احرف فان حرف المضارعة منه يكون مضموما ابدا نحو يُدحرج ويُكرم ويُقاتل ويفرّج وعلامة بناء هذه الاربعة للفاعل كون الحرف الذي قبل اخره مكسورا ابدا والمبني للمفعول منه ما كان حرف المضارعة منه مضموما وما قبل اخره مفتوحا كما قاله العزي ويقال للمجهول ايضا المبني للمفعول كما يقال للمعروف ايضا المبني للفاعل لكن كثر استعمال المجهول والمعروف بين اهل الصرف واستعمال المبني للفاعل والمجهول بين اهل النحو كما اشرنا اليه والمجهول وهو فعل غير عن صيغته بعد حذف فاعله واقيم المفعول مقامه يجيء من الماضي والمستقبل ولم يتعرض المصنف الي الامر والنهي والنفي استغناء بذكر المستقبل لكونها ماخوذة منه كما في الفلاح

فصل

عقده لبيان العامل الذي يجزم المستقبل ويميزه عن قسيميه قوله (واذا ادخلت لم) بالفعل لا بالقوة لان المستقبل الذي يصلح دخول لم عليه لا يجزم بل ان دخلت عليه فقط تظهر فساد ما قيل بتقدير نحو الارادة هنا قوله (على الفعل) ال فيه للعهد الذكري اي الفعل المتقدم ذكره في قوله ان تنفي المستقبل او الخارجي اي الفعل المعهود عندنا وهو المستقبل على اسقاط قوله المستقبل وفي النسخة المعتمدة اثباته فيجعل ال للجنس فقط وعلى الفعل متعلق بادخل قوله (جزمته) اي الفعل المستقبل وبين ما يجزم به بقوله الاتي واسقطت الخ جواب اذا الشرطية قوله (واسقطت نون التثنية) اي نون المثنى سواء كان مذكرا او مؤنثا غائبا كان او حاضرا فدخل فيه اربعة مثنى كما دل عليه اطلاقه للنون هنا وفيما ياتي قوله (وقلبت الخ) اي بدلت عن معنى الفعل المستقبل قبل دخول لم عليه بمعنى الماضي المنفي لان لم حرف جازم يغير معنى المستقبل الي الماضي وانما الجزم في جمع المؤنث محلي بمعنى انه اذا ازيلت نون الجمع يجزم با

CS CamScanner

لتكون بل لما اشتغل اخر الفعل بسكون البناء عن ظهور سكون الاعراب فرض ان الجزم محلي وانما الجزم في الخمسة الباقية وهي فعل الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا وفعل الواحد المذكر الحاضر مفردا او جمعا بالسكون الظاهر على آخر الفعل

فصل

عقده لبيان نفي المستقبل مع التوكيد قوله (على التأكيد) اي مع افادة التوكيد بناء على رأي الزمخشري وتبعه المصنف في ذلك خلافا للجمهور لان لن لا تفيد التأكيد عندهم قوله (فادخل) بفتح الهمزة فعل امر من ادخل يدخل قوله عليه اي الفعل المستقبل متعلق به قوله وهي اي لن مبتدأ خبره الجملة التي بعده والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الحال (قوله تنصبه) ولم يتعرض لعلامات النصب كما تعرض الى ذكر علامات الجزم لعدم الفرق بينهما بل تحصل كله فاعلم ان افعال التثنية وجمعي المذكر الغائب والحاضر وفعل المخاطبة منصوبة بحذف النون ونصب فعلي الجمع المؤنث محلي والبواقي منصوبة بالفتحة الظاهرة على اخرها

فصل

عقده لبيان القسم الثالث من اقسام الافعال وهو الامر قوله (اعلم) ايها الطالب او المخاطب (قوله ان الامر امران) والامر بالنصب اسم ان وامران تثنيه امر خبرها وعلامة الرفع الالف وجملة ان مفعول اعلم اي افهم كون الامر ذا نوعين وانما اخر النهي عن الامر لانه يعلم بالقياس الى الامر فيكون الامر مقيسا عليه له كما ستطلع عليه واخر النفي عن الامر لكونه مؤخرا منه وقدم الغائبة منه لبقاء صيغة المضارع فيه وقيل اخر الامر عن المستقبل لان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والامر مختص بالمستقبل لان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله فالترتيب بينهما بحسب ترتيب الزمان والامر في اللغة يطلق على الفعل والحال يقال امر فلان مستقيم اي فعله وحاله ومنه قوله تعالى وما امر فرعون برشيد اي فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر وجمعه امور وعلى مصدر امره بكذا اي قال له افعل كذا وجمعه اوامر وعلى مصدر أمرته بمعنى كثرته وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل فقولنا صيغة بمنزلة الجنس يشمل الافعال كلها وباقي قيوده كالفصل يخرج ماعدا الامر من الماضي والمضارع لانه لا يطلب بها الفعل من الفاعل وانما قلنا من الفاعل دون المخاطب

يتناول امر الغائب والمراد بالفاعل ههنا الاصطلاحي وهو ما اسند اليه عامله مقدما عليه لا ما احدث الفعل بدلالة اطلاق الامر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات زيد وطاب الخبز وخرمت وطب يتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول ايضا كذا التحقيق فظهر بطلان ما قيل ان التعريف ليس بجامع لانه قد يكون ببناء المجهول فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل وبطلان جوابه ايضا بان بناء الامر للمجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر الى الاكثر فان قلت ان الحد منقوض بمثل اترك لانه امر مع انه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه قلنا معنى ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب وكف النفس فعل من افعالها وهو المطلوب كذا قال في الفلاح (قوله امر غائب الخ) اما بدل من الخبر بدل مفصل من مجمل او خبر لمبتدأ محذوف اي احدهما امر غائب وثانيهما امر حاضر والامر هنا بمعنى المصدر لا بمعنى الحال والشأن لان الامر المصدري بمعنى الطلب هو المدلول للامر الاصطلاحي وليس مدلوله الامر بمعنى الحال والشان قوله (وكلاهما) اي الامران المطلقان قوله (يبنيان) اي يشتقان بالذات اي بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع ~~المضارع~~ مشتق من المصدر فلا ينافي قوله وهو الاصل والبواقي مشتقة منه لان المراد بالاشتقاق المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة قوله (من المستقبل) اي لا من الماضي لمناسبة بينهما في الاستقبالية يعني ان كل واحد منهما يدل على الاستقبال اما المضارع فظاهر واما الامر فلان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله وقيل لا يجوز ان يشتق الامر من الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع اذ الامر لا يؤخذ من الامر كذا في الفلاح قوله (وانما امر الغائب فبزيادة اللام الخ) - يعني ان امر الغائب انما يبنى بزيادة اللام المكسورة مع سكون الآخر وانما زيد تا اللام في اول الامر الغائب ليحصل الفرق بينه وبين المضارع وجزم آخره بها وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لانها من وسط المخارج والغائب وسط بين بين المتكلم والمخاطب فيكون ههنا مناسبة في التوسط فزيدت هي ولم يزد في اول امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما للامر الغائب وثانيهما للمضارعة وكسرت تلك اللام الزائدة مع ان الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد الفتح لخفته لانها مشتبهة باللام الجارة بحسب مشابهة عملها

وذلك لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء الظاهرة كذلك عامل ما هو بمنزلته .
من الجزم يكون مكسورا وايضا كسرت اللام فرقا بينه وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع
نحو ان زيدا ليضرب واسكنت لام الامر بالواو والفاء نحو وليضرب فليضرب لشدة اتصا
لهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة
كلمة واحدة وعلى وزن فخذ فاسكنت اللام تخفيفا كما اسكن الخاء في فخذ تخفيفا اصله
فخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص فهذا نظير الاسكان بالفاء واما نظيره بالواو
فلفظة وهو بسكون الهاء اصله بالضم وكذا اسكنت بثم نحو ثم ليقضوا حملا عليهما فتن
هنا بالفلاح قوله (واما امر الحاضر الخ) ولما فرغ من بيان كيفية اشتقاق الامر الغائب
من المستقبل شرع في كيفية اشتقاق الامر الحاضر منه فقال واما الخ واما حرف شرط
وامر مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الجواب عليه الذي هو فيكون فتعين ان يكون ذلك جوابا
لوجود الفاء فيه قوله بحذف الخ الجار مع مجروره في موضع نصب على انه خبر يكون واسمها ضمير
مستتر فيها راجع للامر والمعنى ان امر الحاضر فيكون بناؤه ثابتا بحذف علامة الاستقبال
وجه خاص يأتي وانما حذف حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف
كثرة استعماله اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين وكان القياس في الامر للفاعل
المخاطب ان يكون باللام كالامر الغائب لان الطلب في الامر انما هو بمعنى اللام لان اللام وضعت
لذلك فيه وزيدت لاجله فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما
كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المستقبل
لا بينه وبين امر الغائب وعين حذف اللام وحذف حرف المضارعة في امر المخاطب دون
امر الغائب لكثرة استعماله ومن ثم لا يحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهول امر
المخاطب بل يثبت ويقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعمال المجهول اه شرح مراح
قوله (ثم ان كان الخ) وثم للترتيب الرتبي او الذكري والانسب هنا الاول لان الحذف
متقدم على اعتبار الحركة في الرتبة وان كان الثاني اصح لان المعنى حينئذ اقول لك اعتبر
الحركة بعد ما اقول احذف العلامة قوله (ما بعده) وما اسم موصول اسم كان مرفوع محلا
والظرف المنصوب على الظرفية صلة ما والهاء المضاف اليه راجع اما على الحذف بمعنى المحذوف
او بمعنى ذي الحذف من تقدير مضاف في الثاني او من اطلاق المصدر على اسم المفعول

CamScanner

في الاول وعلى كل في كلامه استخدام قوله (زنة نحو من وزن يزن) ونحو خبر لمبتدأ محذوف

اي وذلك الامر مثل قولك زن وهو مضاف الى زن وهو فعل امر فان قلت كيف صح

الاضافة اليه مع انه فعل والاضافة من خصوصيات الاسم قلت وذلك اذا أريد معناه والمراد

هنا لفظه فيصير علما فصح ومن ثم دخلت عليه من الجارة في قوله من وزن يزن والجار والمجرور

متعلق بالمحذوف الواقع حالا في الحقيقة اي حال كون لفظ زن مشتقا من وزن يزن فان

قلت ان ظاهر كلامه من وزن يزن ان اشتقاق امر الحاضر اما من الماضي او من المستقبل

الغائب او منهما جميعا وذلك كله ظاهر الفساد باطل لان اشتقاق امر الحاضر من المستقبل

الحاضر وامر الغائب من المستقبل الغائب كما بين في محاله قلت ان المراد من قوله وزن

يزن ما اشتق من بابه من المستقبل الحاضر من اطلاق العام الذي هو قوله وزن يزن

المراد به الباب على الخاص الذي هو المستقبل الحاضر على سبيل المجاز المرسل قوله (ان

ما بعده ساكنا) قيد به لان ما بعد حرف المضارعة اذا كان متحركا لم يلزم اجتلاب

الهمزة بعد حذفه لامكان الابتداء بما بعده نحو هب وخف ودحرج وزن وصل من

تهب وتخاف وتدحرج وتزن وتصل قوله (فتدخل الف الوصل) وانما سماها

الفا لان الهمزة اذا وقعت اولا تكتب على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج

وكذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة وقال في الصحاح الالف على ضربين لينة

ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة كذا قال صاحب الفلاح واما اطلاق

الالف على الهمزة مجاز مرسل من تسمية المقيد وهو الهمزة باسم مطلقه وهو الالف

قوله (في اول المستقبل) اي بعد حذف حرف المضارعة منه نحو اضرب فان الهمزة دخلت

عليه بعد حذف التاء منه ليتمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج

من تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج وتعينت الهمزة لكونها اقوى الحروف والابتداء

بالاقوى اولى كذا قيل وقيل انما تعينت الهمزة لاختصاصها بالبدأ في المخرج كذا في الفلاح

قوله (مكسورة) حال من الف الوصل اي حال كونها مكسورة وانما كسرت الهمزة المجتلبة

لان الكسرة اصل في همزات الوصل لانها زيدت ساكنة ثم حركت والاصل في تحريك الساكن الكسر كما يذهب اليه الرضي وابن الحاجب نقلا عن ابن جني متمسكا بان

CamScanner

قاعدتهم اذا زاد واحرفا زادوها ساكنة ثم حركوها ان احتيج بخلاف ما اذا ابدلوها
وقد غفل صاحب النجاح عن هذه القاعدة فاعترض عليه بان ما ذكره ابن جني باطل
لانه يلزم العود الى المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن الى حرف آخر ساكن مثل
الاول والحق زيادتها متحركة لئلا يلزم المحذور والتحقيق على ما ذكره المصنف
في هذا المقام ان الهمزة وان كانت ساكنة لكنه جيئ بها قبل الساكن في الابتداء لانه
قد علم انه اذا اجتمعت معه فلا بد من حذف احدهما او حركة احدهما ولم يجز حذف
الثاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لانه يفضي الى المهروب عنه
وهو الابتداء بالساكن فلم يبق الا حركة الهمزة فحركت وكسرت على ما هو الاصل
في التقاء الساكنين وانما يضم ما يضم لعارض وانما كان الكسر اصلا في تحريك
الساكن لان الجزم الذي هو السكون في الافعال عوض عن الجر في الاسماء لتعذر
الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزمي في الافعال وبين الكسر المختص بالاسماء تعويض
وتبديل واحتيج ههنا الى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضه قوله (نحو انصر
الخ) بضم الهمزة فان قلت لم ضمت الهمزة للوصل مع ان الاصل الكسر في مثل اكتب وانصر
قلت لانه بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التحقيقية ولا اعتبار
للكاف والنون الساكنين لان الحرف الساكن مطلقا لا يكون حاجزا حصينا اي ما نعاقويا
بمنع الخروج المذكور وقيل لاتباع حركة الهمزة بحركة عين الفعل ويكسر فيما يكون
عينه مكسورا للاتباع ايضا ولم يتبع في المفتوح لئلا يلزم الالتباس بينه وبين
المضارع الموقوف فانا اذا قلت مثلا اعلم بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم انه امر او مضارع
اسكن اخره للوقف ام فلذا قوله (اعلم ان النهي الخ)
والنهي في اللغة المنع وفي الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الامر
بحسب المفهوم لكنه مثل الامر بحسب الاحكام فهو يماثله في جميع الوجوه المذكورة
في الامر من كونه مأخوذا من المستقبل وكيفية دخول نون التاكيد عليه وكيفية
حركة ما قبل النون ولكن النهي سواء كان غائبا او مخاطبا معلوما كان او مجهولا
معرب بالاجماع لوجود علة الاعراب وهو حرف المضارعة فظهر لك مما ذكر مناسبة

تعقيب الامر بالنهي قوله (وكلاهما) اي كلا نوعي النهي ينبنيان من المستقبل

بزيادة كلمة لا الخ قوله (في اول المستقبل) اي بلا حذف حرف المضارعة قوله (فالغائب

الخ) الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا اردت ان تعرف مثال كل منهما فاقول لك ان لها مثال

الاول ومثال الثاني فان قلت ما الفرق بين النهي الغائب وبين النهي الحاضر قلت الفرق

واضح مما قدمناه في الامر من ان اشتقاق الغائب من الغائب والحاضر من الحاضر

فتميز كل منهما من الآخر بعلامة تميزه (قوله اعلم)

ولما فرغ من بيان نفس صيغة الامر والنهي وكيفية اخذهما من المضارع شرع فيما يتعلق

به وبما يناسبه في كونه طلبا من اتصال نوني التأكيد وكيفية بناء اخره عند اتصالهما فقال

اعلم ان نون التأكيد تدخل الي اخر ما قال قوله (نون التأكيد) واضافة النون اليه من اضافة

الدال لمدلوله ونون التأكيد اسم ان والمعنى انه تدخل النون التي تفيد تأكيد مضمون

الجملة وهو الطلب وفي المثقلة زيادة توكيد قال الخليل اذا اتيت بالنون المؤكدة الخفيفة

فانت مؤكد واذا اتيت بالثقيلة فانت اشد توكيدا قوله (تدخل على الفعل) اى على

اخره دون اوله اعني ان نوني التأكيد انما يدخلان في اخره لئلا يجتمع في اوله زائدتان

ولان الزيادة نوع من التغيير ومحل التغيير آخر الكلمة كما في الفلاح والمراد بالمضارع

هنا المضارع الذي يوجد فيه معني الطلب لان ال فيه للعهد والمعهود ما ذكر وخرج به ما

ليس فيه معنى الطلب كالماضي والمضارع الذي خلص للحال لعدم امكان تأكيدهما اما الماضي

فلان ما مضى فات وتأكيد الفائت ممتنع واما المضارع فلان التأكيد انما يليق بما لم يحصل

كما في والله لاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان يخبر

المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في

الاغلب ان يطلع على ضعفها وقوته لم يؤكد كذا ذكره الزنجي واما المستقبل الذي

فيه معنى الطلب فيمكن توكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الابلغ وما يوجد

فيه معنى الطلب سبعة احدها الامر غائبا كان او مخاطبا معلوما كان او مجهولا والثاني

النهي نحو لا تضربن والثالث الاستفهام الذي هو السؤال عن حصول الفعل نحو هل

بضربن والرابع التمني الذي هو طلب حصول الشيء نحو ليتك تضربن والخامس العرض بفتح العين

وسكون الراء الذي هو الحث على الفعل نحو الا تضربن وهو قريب من التمني لانك اذا عرضت على

المخاطب الضرب فقد حثثته عليه ولكن تحثه الاعلى ما تمناه وليس باستفهام لانك لا تقصد

بقولك الا تضربن السؤال عن تركه الضرب والسادس القسم اي الفعل المضارع الذي يدخل اللام

الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم نحو والله ليضربن وقس عليه الاستفهام والتمني والعرض فمعنى الاول

الفعل المضارع الذي يدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثاني الذي يدخل عليه حرف التمني ومعنى الثالث

الذي يدخل عليه حرف التحضيض فهذه الاربعة حروف تفيد في المستقبل معنى الطلب والتوقع وتوكيده نوع

توكيد والسابع النفي ودخولهما عليه قليل لانه ليس لوجود معنى الطلب بل مشابهة بالنهي في الصورة

نحو لا تضربن ام فلاح باختصار قوله (ثقيلة وخفيفة) اي احداهما مثقلة متحركة والاخرى مخففة وقدم

الثقيلة لانها جميع الصيغ ولزيادة التاكيد قوله ليفعلن) وتفعلن وافعلن من كل فعل الغائب

والغائبة معلوما كان او مجهولا وامر الحاضر واشار كون اللام فيه فرار من اجتماع الساكنين وانما خصص

الفتح فللخفة والصيانة للفعل عن اخي الجر في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في الضم وانما فتحت

النون المشددة في غير التثنية والجمع المؤنث لكون الفتح الاصل لخفته والمناسبة للتشديد وكسرت فيهما لشبهها

بنون التثنية في وقوعها بعد الالف ولا فرق بين ان تكون الالف فاصلة كما في الجمع المؤنث او للتثنية

كما في المثنى كما صرح به شرح المراح قوله (ليفعلان) وهل تفعلان اخوانه حذفت النون التي تدل

على الرفع من الامثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون

التاكيد لان ما قبلها يصير مبنيا لاجل علامة البناء فوجب حذف علامة الاعراب اذ لا يجتمع في كلمة

واحدة اعراب وبناء حتى يجتمع علامتاهما كما في الفلاح وانما اورد كلمة هل كما اورد المصنف لام الابتداء

لان تاكيد الفعل الخالي عنهما شاذ كذا قال الفاكهي في شرحه على القطر قوله (ليفعلن) بضم اللام اما

بالياء جمعا للمذكر الغائب او بالتاء جمعا للمذكر الحاضر وكذا افعلن امرا للمخاطب وحذفت النون منه

للتخفيف اكتفاء بالضمة ولانه لو لم يحذف التقى ساكنان مع امن اللبس مع الحذف قوله (لتفعلن) بكسر اللام و

بالنون الثقيلة وانما حذفت الياء من تفعلي فقيل لتفعلن ومن افعلي فقيل افعلن اكتفاء بالكسرة ولم تحذف

الف التثنية اكتفاء بالفتحة في نحو ليضربان لئلا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربوا

واضربي للفرق بالضم والكسر قوله (لتفعلانّ) اصله لتفعلنّ وادخلت الالف فيه لتفصل بين نون الضمير ونون التأكيد فرارا من اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء واختص بالالف للخفة ام شرح المراح

فصل

قوله (ونفي المستقبل) والنفي مصدر نفى ينفي نفيا كرمى يرمي رميا بمعنى اسم المفعول واضافته لما بعده من اضافة الصفة لموصوفها واله في المستقبل لتعريف العهد اي للمستقبل المعهود وهو المعروف قوله (بالنون الثقيلة) اي المستقبل المؤكد بالنون الثقيلة اي المشددة والجار والمجرور صفة للمستقبل او حال منه اي حال كون ذلك مؤكدا بالنون قوله (معروف بالنونين) الباء متعلق بمحذوف وهو نعت لمستقبل اي مؤكد بالنون ولا يصح ان تكون متعلقة بالمعروف لفساد معنى قولك ان كون الفعل معروفا بالنون ومجهولا بعد ما وان قلت لم لم يدخل اللام مع لا النافية قلت لئلا يجتمع اللامان وانما اكثر الفعل المنفي بلا لشبهها بلا الناهية فتدبره

فصل

قوله (وعلى هذا الخ) اي على قياس المستقبل المعروف المؤكد بالنون الثقيلة قياس المجهول المؤكد بها وانما جعل المعروف مقيسا عليه لكونه اشرف واكثر من المجهول قوله (فالاثبات منه) اي المستقبل الشامل للاثبات والنفي فالاثبات بمعنى المثبت مبتدأ خبره قوله نحو ليفعلن ومنه الجار والمجرور في نصب على انه حال من المبتدأ اي حال كونه ذلك المثبت ثابتا من بعض ذلك المستقبل المجهول

فصل

قوله ليفعلنّ) بفتح اللام في الغائب والغائبة والحاضر وبضمها في جمعي الغائب والحاضر وبكسرها في المخاطبة مع سكون النون فيهن لانها خفيفة ساكنة ولكن انما دخلت في هذه الافعال الثمانية ولم تدخل في المثنيات الاربع وجمعي المؤنث لما ذكر في الفلاح من ان حكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها كحكم النون الثقيلة ولكن الخفيفة لا تدخل بعد الف التثنية مطلقا والف الفاصلة التي يجب دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث لاجتماع الساكنين في غير حده احدهما الالف والثاني نون التوكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يمكن حذف الالف اما في التثنية فلئلا يلتبس المثنى بالواحد واما في الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع النونين ولم يمكن ايضا تحريك الالف اما في

التثنية فلانه ضمير وهو لا يتغير ولتناف الجمع المؤنث فلانه للفصل والف الفصل لا يقبل الحركة للزوم سكونه ولم يمكن ايضا تحريك نون التاكيد لانه خلاف وضعها وعند يونس تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة فاجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بما فيه وعليه قرأة من قرأ محياي بسكون ياء الاضافة وقولنا على غير حده احترازا عن اجتماع الساكنين في حده اذ هو جائز عندهم وهو ان يكون الحرف الاول مدا والثاني مدغما في حرف آخر نحو اضربنان ودآبة وانما جاز ذلك لان المد الذي في حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فكانا كانهما متحركان كذا في الفلاح قوله

فصل

لما فرغ من تصريف الافعال وتقسيمها شرع في تصريف الاسماء المتصلة بها وبيان اقسامها وقدم منها اسم الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون فعل ولكثرة استعماله بالنسبة الى ما عداه قوله (المتصلة بالافعال) اي في بيان الاسماء التي يتصل معانيها وحيالة وان بالافعال اي بالاحداث التي ان قولك زيد قائم معناه ان القيام متصل بزيد بمعنى انه مسند اليه فقد ظهر لك ان في معنى اسم الفاعل جزأين الاول الذات والثاني الحدث وان المراد بالفعل هنا اللغوي فتفطن قوله (اسم الفاعل) وهو انما يدل من سبعة بدل المفصل من المجمل او خبر لمبتدأ محذوف اي احدها اسم الفاعل الخ واعلم ان اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل اعني الحدث فقولنا اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة كانت او غيرها وقولنا مشتق من المضارع يخرج الاسماء الغير المشتقة كالفاعل الذي اسند اليه الفعل وكالمصدر وغيرهما وقولنا لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول والآلة واسمي الزمان والمكان وقيل يخرج اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة لكن هذا القيد لا يشمل بعض اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو او مقترب من فلان او مبتعد عنه ومجتمع به فان هذه الاحداث نسبت بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر كذا قيل وقولنا بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا ومنه قوله تعالى في ضيّق وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ولا ينتقض التعريف بمثل دائم وباق بناء على انهما ليسا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لان الاستمرار

هو مدلول جوهر الكلمة لا مدلول الصيغة فيدلان بصيغتها على الحدوث ايضا كما يدل يدوم ويبقى بحسب الصيغة على الحدوث فقولنا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار نحو فرس ضامر اي مهزول وخفيف اللحم وشازب بالشين والزاء المعجمتين وعذره الا ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم او كائن ابدا كذا قرره الفاضل الزمخشري ام فلاح قوله (فاعل) اعلم ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او معتلا على وزن فاعل نحو ناصر وبائع قيل ولاجل ان اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل كثيرا سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل ولم يقولوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي يجيء على وزنه اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولما رأيت المنفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المنفعل والمستفعل (تنبيه) واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والجاهل والعاص والمائت لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج والمستخرج وغير ذلك (فائدة) في بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من المضارع المعلوم فاعلم انه حذف علامة الاستقبال لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل من وزن يفعل فصار فعل ثم ادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين كالضاد والراء في يضرب لانه لو زيد في الاول يصير اسم الفاعل مشابها بالمتكلم وحده وبيانه ان تقول انه لو زيد في الاول تحرك بالفتح لتعذر الابتداء بالساكن ولخفة الفتحة فيلتبس بالمتكلم الذي عينه مكسور مثل اضرب ولو كسر الالف يلتبس ايضا بالامر من مكسور العين اذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو اصبر ولو ضم يلتبس ايضا بالامر من مضموم العين نحو انصر ولو زيد في الآخر قيل يلتبس بتثنية في مثل فتحا وقيل يلزم ان يصير اعرابه تقديريا ولو زيد بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وضبار اذ لا اعتبار بالاعجام واذا بطل الاقسام باسرها تعين ان يزاد بين الفاء والعين ولا يجوز غير الكسر في عين المضارع بعد زيادة الالف فان كان مضموما او مفتوحا في الاصل كسر نحو ناصر وعالم وان كان مكسورا ابقي عليه نحو ضارب فان قلت ما وجه تعيين الكسر في عين المضارع قلت انه لو فتح يصير مشابها بماضي المفاعلة فانك اذا قلت ضارب بفتح الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب او فعل ماض من المضاربة ولو ضم لصار ثقيلا وهو ظاهر فان قلت كيف يصح الكسر مع انه فيه الالتباس بامر باب المفاعلة قلت قال في المراح ولكن ابقي الكسر مع ذلك الالتباس للضرورة اي لعدم امكان الفتح والضم ولعدم امكان السكون لالتقاء الساكنين واعترض عليه بعض الشارحين بان هذا الجواب ضعيف

واجاب عنه صاحب الفلاح وقال في جوابه نقول الالتزام الالتباس سيما في قليل الوقوع سيما فيما يمكن دفعه اذ يمكن دفعه بالتنوين وتركه اولى من التزام الثقل بالضمة سيما بعد الف المد اذ بذلك يكون اثقل ويدل على ما ذكرنا انهم قلبوا الياء الفا في مثل مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع انه يلتبس احدهما بالآخر بعد القلب لا قبله واكتفوا بالفرق التقديري وقيل غيره اه باختصار

قوله (فاعلان الخ) اعلم ان الالف في فاعلان والواو في فاعلون لا يجوز ان يكونا ضميرين وكذا الالف والواو في اسم المفعول نحو مضروبان ومضروبون وفي الصفة المشبهة نحو حسنان وحسنون وبالجملة لا يجوز ان يكون الالف والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا لانه يتغير في حال النصب والجر نحو رأيت ضاربين ومررت بضاربين والضمير لا يتغير بالعوامل كالف يضربان فانه لا يتغير هو بالحروف الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ولم يضربا وايضا ان الالف والواو في مثنيات الاسماء الجامدة وجموعها كالزيدان والزيدون حروف بلا ريب زيدت للمثنى والمجموع فجعلت مثنيات الصفات ومجموعها على نهج مثنيات الجامدة ومجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف والواو فيها علامتي المثنى والجمع فقط لا ضميرا لهما بل الضمائر مستترة فيها كما في الفلاح .

قوله (واسم المفعول نحو الخ)

اي الثاني من اقسام الاسماء المتصلة اسم المفعول الخ وهو اسم مشتق من المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل فقولنا مشتق يشمل جميع الاسماء المشتقات وقولنا من المضارع المجهول يخرج اسم الفاعل لانه مشتق من المضارع المعلوم وقولنا لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المكان والزمان والآلة وانما صيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا قيل به سمي لكثرة الثلاثي نحو مضروب ومحبوب وقد يجيء على وزن فعيل كعظيم وعلى وزن فعول كشكور كما يجيء اسم الفاعل على وزن فعيل كنصير ونصيرة وعلى فعول كامرأة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر (تتمة) في كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول ونبين بذلك ان تقول انه زيدت الميم لاسم المفعول مقام حرف المضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه مع انه اولى الحروف بالزيادة حروف العلة لتعذر زيادة حروف العلة وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح لئلا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة

فصار مضرب بفتح الميم والزاء ثم ضم الزاء لئلا يلتبس المفعول بالموضع من الثلاثي المفتوح العين نحو منصر ولو كسر لالتبس بالموضع من الثلاثي المكسور العين نحو مضرب ولو اسكن للتقي ساكنان فتعين الضم فصار مضرب بضم الزاء ثم اشبع ضمة الزاء لانعدام مفعُل المضموم العين في كلامهم بغير التاء كذا قاله المتزاء وانما قلنا كذلك احترازا عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الزاء واحدة المكارم وكذا المسرفة والمقبرة فصار اسم المفعول مضروب ومن اراد الايضاح فليطالع الفلاح

قوله (واسم الالة نحو الخ)

اي الثالث من اقسام الاسماء المذكورة اسم الالة الخ وهو لغة ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة واصطلاحا اسم مشتق من المضارع المعلوم ليدل على ما يستعان به في الفعل وقال في الفلاح وقد يطلق اسم الالة على ما يفعل فيه كالمحلب بكسر الميم وهو الاناء الذي يحلب فيه اللبن لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الالة عليه وخرج بقولنا اسم مشتق نحو القدوم وقولنا من المضارع المعلوم خرج به اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر في اسم المفعول وانما حكمنا بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة واسطة كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوي ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح اختصاص العلة الناقصة للخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلاجرم في كونه مشتقا من المبني للفاعل واعلم ان اسم الالة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروفه غيره في مفعل وان اسم الالة لا يبني الا من الافعال المتعدية لان الالة لا تكون الا للافعال المتعدية ولا تكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم تكن الالة الا للافعال المتعدية لم يجيء اسمها الا من الافعال المتعدية قوله (نحو مفعال) اي ان اسم الالة يجيء على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مقراض ومفتاح وتفصيل ذلك ان تقول ان اسم الالة من الثلاثي الذي فيه علاج وانفعال يأتي على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو مضرب ومقتل ومنقع ومنصر ومفعال كما سلف ومفعلة كمكسحة فالاولان قياسيان والثالث سماعي والمصنف لم يذكر الثالث لعدم اطراده ولا الاول الذي هو مفعل ايضا لشهرته لانه اكثر استعمالا وانه الاصل وماعداه

متفرع منه بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم كما افاده شرح المراح

قوله (واسم الزمان والمكان)

اي الرابع من اقسام الاسماء المتقدمة اسم الزمان والمكان وانما جمعهما المصنف في باب وعدهما واحدا اعتبارا للوزن وان كان متعددا باعتبار المفهوم والى ذلك اشار بافراده للاسم والا لقال اسما الزمان والمكان بالتثنية وقدم صاحب المراح المكان على الزمان نظرا لكثرة الاستعمال من الزمان وصنع المصنف عكس ما صنعه لما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لما توهم من ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما واعلم ان اسم الزمان هو اسم مشتق من المستقبل المعلوم لزمان وقع فيه الفعل وقولنا اسم يشمل جميع الاسماء مشتقة كانت او غيرها وقولنا من المستقبل المعلوم يخرج غير المشتقات واسم المفعول وقولنا لزمان الخ يخرج ما عدا اسم الزمان واما اسم المكان فهو اسم مشتق من المستقبل لمكان وقع فيه الفعل وخرج بذلك ما خرج بما تقدم واسم الزمان زيادة عليه قوله (نحو المفعل) هذا وزن موضوع لهما واعلم ان التحقيق في بيان كيفية اسم المكان ان تقول انه لما كان الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق له بناء من لفظ الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف فزاد واميما في اوله مع ان حروف العلة اولى بالزيادة لان الاصل فيه الظرف وهو مفعول فيه فاجرى مجرى المفعول به في الحاق الميم اوله امارة عليه كما الحقت في المفعول به امارة عليه واشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان باسم المفعول وان المفعل بفتح العين اذا كان من المضارع المفتوح العين كالمذهب الا من المثال فانه مكسور العين فيه نحو الموعد في مكسور العين والموسط في مضموم العين والموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتحة معه لان الموعد بالكسر اخف من الموعد بالفتح بالوجدان وصيغته من المكسور العين مفعل بكسر العين الا من الناقص فانه بفتح العين فيه والحاصل ان الفعل الثلاثي لا يخلو من ان يكون معتل اللام والفاء او لا يكون كذلك فان لم يكن معتل الفاء واللام فلا يخلو من ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما فان كان مفتوحا ابقي الفتحة في اسم المكان على حالها وان كان مكسورا ابقي الكسرة ايضا على حالها ليكون اسم المكان جاريا على مضارعه الذي اشتق هو منه في حركة عينه مع انه لا مانع يمنع منه وان كان مضموما لم يبق

الضمة على حالها وان كان القياس ان يبقى ثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفا وكان تبديلها الى الفتحة اولى لخفتها فبعد لوهاالاما كان قياس اسم المكان من مضموم العين منفعل بفتح العين كالمقتل من يقتل الا احد عشر كلمة فان الفتحة فيها تبدل الى الكسر على خلاف القياس ولهذا اصرح بانها شاذة ومعتل الجزه فيما ذكرنا مثل الصحيح هذا اذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما كالموجل والموعد والموسم لانه لو فتح التبس بمثل جورب وهو مع جواز الضم ظاهر لثقله وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما كالمرمى فرارا عن توالي الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقا نحو المطوي والموقى واسم الزمان مثل المكان في كل ما ذكرنا من الاحكام سوى التعريف وكل مثال يصلح للمكان يصلح للزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا في اللفيف نحو مقتل الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وعلى آله واهل بيته اجمعين وحشرنا في زمرتهم آمين والمقتل يصلح لزمان قتله وهو يوم عاشوراء ويصلح ايضا لمكان قتله وهو كربلاء

قوله (واسم الحالة)

اي الخامس من انواع الاسماء المذكورة اسم الحالة قوله اسم الحالة اي اسم بناء النوع وانما عبر واعبر النوع بالحالة لان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اذا ركب وكان ركوبه حسنا يعني ان ذلك عادته في الركوب وتقول ذلك حسن الختمة اذا ختم وكان ختمه حسنا والحاصل ان ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله القعدة لحالة وقت الاعتذار كما قيل قوله (نحو الفعلة) بكسر الفاء وسكون العين كالطبطة في الفلاح

قوله (واسم المرة)

اي السادس من انواع الاسماء المذكورة اسم المرة اي اسم دال على الواحدة من مرات الفعل سواء قيد بالواحدة اذا كان التاء في مصدره او لا قيدت اذا لم تكن فيه كمضروبة قوله (نحو الفعلة) بفتح الفاء وسكون العين ونظمت هذه الاوزان في شعري

المفعل للبقعة والمفعل للآلة ◦ والفعلة للمرة والفعلة للحالة
بفتح ميم الاول وبكسر ميم ما يلي ◦ فالعين بالفتح جاي في شق ذا البيت الجلي

بفتح فا الثالثة • وبكسر فا الرابعة • • مبنيهما سكنت • وهكذا انضبطت •

اعلم ان معنى قول الصرفيين ان الاوزان الاربعة المذكورة تطلق على هذه المعاني الاربعة المذكورة لان المعاني الاربعة ينحصر وزنها في هذه الاربعة لانه علم ان وزن الموضع اما مفعل بالفتح او مفعل بالكسر وان وزن الآلة اما مفعل بفتح العين او مفعال او مفعلة وان وزن المرة اما فعلة بفتح الفاء او فعلة بكسرها او فعلة بضمها وذلك ان الفعل الثلاثي الذي يراد بناء المرة منه اما ان يكون في مصدره تاء كنشدة وكدرة او لا فان كان الثاني فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو ضربة وان كان الاول فالمرة منه على مصدره المستعمل بلا فرق في اللفظ نحو نشدة وكدرة والفارق حينئذ القرائن كنشدة واحدة واذا لم تتقيد بمثل الواحدة كان مصدرا مستعملا ومنه قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاية لانهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء والقياس اتية ولقية بفتح اولهما وكذا ان وزن النوع اما فِعلة او فَعلة او فُعلة بالحركات الثلاث وذلك ان الفعل الثلاثي الذي يراد به بناء النوع منه اما ان يكون في مصدره تاء او لا فان كان الثاني فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربة وان كان الاول فالنوع على مصدره المستعمل ايضا كنشدة وكدرة ورحمة والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا اذا كان الفعل ثلاثيا واما اذا كان غيره فان كان في مصدره تاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن ايضا نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة كذا في شرح كافية التصريف وانما كسر الميم في اسم الآلة للفرق بينه وبين اسم الموضع ولم يفتح لثقله ولئلا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يعكس الامر لان الموضع اكثر استعمالا بالنسبة الى الآلة والفتح اخف والاخف اولى لما كثر استعماله ولان زيادة الميم في الموضع لمناسبته للمفعول والميم مفتوح فيه فلا بد في الموضع مفتوحا فبقي الكسر للآلة للفرق كما في الفلاح

قوله (و) المصدر (نحو الفعل)

اي ان التاسع من الاسماء المتقدمة المصدر (اعلم) وان المصدر لغة موضع يصدر (يخرج الافعال) عنه الابل واصطلاحا الاسم الذي تصدر عنه الافعال ومتعلقاتها كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما فان الضرب مثلا انما سمي به لكونه موضع صدور الفعل ومتعلقاته واعلم ان مصدر الثلاثي كثير مختلف فيه وقال سيبويه انه يرتقي الى اثنين وثلاثين بابا وضابطه ان تقول ان المصدر وعينه اما ساكن او متحرك فان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فالثاني فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل

وفستق وشغل والاول ان تكون الزيادة فيه اما تاء او الف او الف ونون وعلي التقادير فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي نحو رَحْمة ونِشدة
وكُدرة ودعوي وذِكري وبُشري ولَيان وحِرمان وغُفران هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا
فاما ان يكون بزيادة شيئ اولا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا
فعينه اما مفتوح نحو طلب او مكسور نحو خنق ولم يأت مضموم العين منه بالاستقراء وان كان
مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين او لكراهة الانتقال من الكسرة الي الضمة
نحو صِغَر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ليس الا لما تقدم نحو هُدًي وان كان الاول فالزيادة فيه
اما ان تكون تاء التأنيث فقط اولا فعلي الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة
لكن لم يجيئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم يجيئ
مضموم العين بالاستقراء وعلي الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء اولا فان كان فيه مدة فهي
اما الف او واو او ياء فان كان الالف فاما معها زيادة اخري اولا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو ذهاب
او مكسور نحو صراف او مضموم نحو سؤال وان كان معها زيادة اخري فتلك الزيادة اما تاء فقط او التاء
وهو الزهد وضد الرغبة ١٢ فلاح
والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح نحو زَهادة او مكسور نحو دِراية او مضموم كبُغاية ودُعاية
ولم يذكر سيبويه المضموم لقلته وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكر
المفتوح ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة اخري اولا فان لم يكن
فالفاء اما مضموم نحو دخول او مفتوح نحو قبول وهو قليل حتي لم يسمع له ثان ولم يجيئ منه مكسور الفاء
لثقل الانتقال من الكسرة الي الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجيئ منه
وهي بمعني ... فلاح
الا مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجيئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة
... بمعني اضطرب ١٢ فلاح
شيئ آخر نحو وَجيف وان كان فيه ميم زائدة ولا تكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع زيادة شيئ آخر
اولا وعلي الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل ومرجع علي الشذوذ واما مضموم العين منه
نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره صاحب المراح وجعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين علي حدة
تمرة وتمر استبعادا لمجيئ المصدر علي هذا الوزن وعلي الاول فتلك الزيادة هي التاء لا غير بحكم الاستقراء
والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور نحو محمدة وانما مجيئ المصدر علي وزن اسم الفاعل فاقل من مجيئه

CamScanner

علي وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت قائما اي قياما وعافاه الله عافية اي معافاة وقوله تعالى فهل ترى
لهم من باقية اي بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والثاني نحو قوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة
اذا كان الباء غير زائد وان كان زائدا فهو بمعنى المفعول وقولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اي الى
يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه
المكروهة والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف ويجيء المصدر ايضا للمبالغة وهو على ضربين
احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهدار بمعنى الهدر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير
والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر
الفاء وتشديد العين وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة
والرسوخ فيها والنميمى بمعنى كثرة النميمة كما في شرح المراح قوله (وهو الاصل) اي المصدر
المصطلح معلوما كان او مجهولا اصل للفعل معلوما كان او مجهولا فالمصدر المعلوم اصل للفعل المعلوم و
المصدر المجهول اصل للفعل المجهول في الاشتقاق لا في العمل عند البصريين لان مفهوم المصدر جزء واحد
وهو الحدث فقط ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان ولا شبهة ان الواحد قبل المتعدد
واصل له كما في الفلاح قوله (والبواقي مشتقة منه) والبواقي جمع باق مبتدأ خبره قوله مشتقة والضمير
في عنه راجع الى المصدر يعني ان ما سوى المصدر من اسمي الفاعل والمفعول والفعل وغير ذلك مشتق
ومستخرج منه والاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعدد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار
العلم وتارة باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله
دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو ان تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ واما
الاشتقاق على هذا الحد على ثلاثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بين اللفظين تناسب
وتوافق في الحروف وترتيبها وفي المعنى ايضا كاشتقاق ضرب من الضرب وثانيها اشتقاق كبير
وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى
كاشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من
الثلب فالاول الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق
اكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في الحروف

CamScanner

باعتبار المخرج كاشتقاق نحق من النهق والاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان
في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق والمراد بالاشتقاق هنا الصغير
لانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق كما قال شارح المراح ولا يخفى ما في قوله وهو الاصل الخ من حسن
الاختتام حيث اشار بلطف الى ان نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم مصدر الاكوان وخاتم الانبياء
والمرسلين والاصل الذي اشتق منه سائر الخلق من الانس والجان *

عليه وعلى آله واصحابه ازكى التحية والرضوان * من الله الكريم
المنان * وله الحمد في السر والاعلان * وهو اعلم
بالصواب * واليه المرجع والمآب
تمت وبالخير عمت